إضافة الشيء إلى نفسه من خلال آراء الشيخ الطاهر ابن عاشور[1] في تفسيره" التحرير و التنوير"

د. نجمة خليفة ميلاد عطية*

هذا بحث في الإضافة ، جمعت شذوره من تفسير(التحرير و التنوير) للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور بعد رحلتي الطويلة معه منذ أعوام مضت وأبحاث رجوت الله أن تكون خالصة لوجهه الكريم وخدمة أقدمها لعباده المؤمنين الساعيين إلى فهم كتابه العزيز.

فقد حظي باب الإضافة بعناية ابن عاشور و اهتمامه ، حتى أنه لم يغفل عن التنويه إلى أنَّها لأجل أن يكتسب المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً ، وبدون الإضافة يظل المضاف نكرة حتى يُعرف بإسناده إلى اسم آخر هو المضاف إليه ، وإن حُذُف المضاف إليه يعوض عنه بـ(أل) أو التنوين وإلاَّ بطلت الإضافة.

ثم أشار بين ثنايا تفسيره إلى قضية جديرة بالاهتمام، تعرَّض لها بعض النحويين ممن تطرقوا للإضافة في مؤلفاتهم، وأعني بها (إضافة الشيء إلى نفسه) ، لما لها من أهمية في معرفة علاقة الاسم بمسماه ، والوقوف على أهمية الإضافة و أثرها في الدلالة ،على النحو التالي:

أولا: الإضافة مفهومها و الغرض منها و أقسامها

أ- **مفهوم الإضافة:** اهتمَّ بعض النحويين بتحديد مفهوم الإضافة تحديداً دقيقاً ، من خلال تعريفها في اللغة و الاصطلاح على النحو الآتي:

1-الإضافة في اللغة:

الإضافة في اللغة الإلصاق والإمالة ، وقيل: (الإسناد)، فتقول: أضفتُ هذا القول إلى فلان، أي أسندته إليه وألصقته به ، و ضافت الشمس إلى الغروب أي مالت ، وأضفتُ ظهري إلى الحائط أي أسندته إليه أي: أملته.(المجاشعي ، الهرمي ، أبو حيان،1998)

لذلك سَمَّى النحويون إسناد اسم إلى اسم آخر إضافة؛ لأنَّ أحدهما ألصق بالآخر، لتعريفه أو تخصيصه، (المجاشعي) كقولك: غلام زيد، وصاحب الفرس، فـ (الغلام) مضاف إلى (زيد) مسند إليه، كذلك (الصاحب) مضاف إلى (الفرس) مسند إليه ، والتقدير فيهما: غلام لزيد، وصاحب للفرس ، بمعنى مالك له.(الهرمي)

---

* جامعة الزيتونة، كلية الآداب و العلوم.

2- الإضافة في الاصطلاح:

تعددت تعريفات النحويين للإضافة اصطلاحاً ، وأقدمها – فيما توصلت إليه – تعريف الزمخشري ت(528هـ) حين قال: " يقصد بها شيئان، **الأول:** النسبة في نحو: مصريّ أي المنسوب إلى مصر، وهو مكون من المضاف إليه أو المنسوب إليه (مصر) ، و المضاف أو المنسوب وهو يائي النسب آخره . **الثاني:** الإضافة المركبة من المضاف و المضاف إليه، وتعني إسناد اسم إلى غيره ، بتنزيله منزلة تنوينه ، ويكون الثاني مجرورا".(حسن، ص340)

وقال ابن مالك ت (672 هـ) في معرض حديثه عن الإضافة: " المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضاً له بمعنى (في) إن حسن تقديرها وحدها ، وبمعنى (مِن) إن حسن تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني ، وبمعنى (اللام) تحقيقاً أو تقديراً فيما سوى ذينك. و يزال ما في المضاف من تنوين أو نون تشبهه. وقد يزال منه تاء التأنيث إن أُمن اللبس".(ابن مالك،1990: 221/3).

وذكر السيوطي ت (911 هـ) أن الإضافة: " نسبة تَقْيِدِيّة بين اسمين توجب لثانيهما الجر ، فخرج بالتقييدية : الإسنادية نحو: زيد قائم ، و بما بعده نحو: قام زيد ، و لا ترد الإضافة إلى الجُمَل؛ لأنها في تأويل الاسم".(السيوطي،2001: 264/4) وهو لأبي حيّان ت(745هـ) في الارتشاف.(أبو حيان،1998: 1799/4).

فهذه ثلاثة تعريفات للإضافة في أزمنة متباعدة، لا تكاد تختلف في أنَّ الإضافة بمعنى النسبة و الإسناد، وهو المعنى الذي يجمع بين معناها اللغوي و الاصطلاحي. وأفرد سيبويه ت(180هـ) لأولهما باباً من كتابه تحت مسمى (هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة)،(سيبويه، د.ت). و تعرض للمضاف و المضاف إليه في مواضع متفرقة من أبوابه الأخرى.

ب- أغراض الإضافة :

تحدث ابن عاشور عمَّا يكتسبه المضاف من المضاف إليه في كثير من المواضع التي تطرق فيها للإضافة، وقد عدَّ الإضافة أحد طرق التعريف في أثناء تعليقه على قوله سبحانه: (وَيَسْأَلونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ) [البقرة 220] .(ابن عاشور،356/2). ثم أشار إلى أنَّ تعريف المضاف يتحقق من خلال انتسابه إلى المضاف إليه، فقال في أثناء حديثه عن العدول عن الإضافة وتنكير (غلمان) في قوله تعالى:(وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَكْنُونٌ)[الطور 24] : " فمعنى قوله (غلمان لهم): خدمة لهم. وعبّرَ عنهم بالتنكير وتعليق لام الملك

بضمير(الذين آمنوا) دون الإضافة التي هي على تقدير اللام ، لما في الإضافة من معنى تعريف المضاف بالانتساب إلى المضاف إليه عند السامع من قَبل".(ابن عاشور:55/27).

ومثله قوله في أثناء تفسير قوله عزَّ و جل: (وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ وَ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ)[الحديد 19] : " إذ قد كان مقتضى الإضافة أن تفيد تعريف المضاف بنسبته إلى المضاف إليه، و كان الأجر و النور غير معلومين للسامع ، كان في الكلام إبهام يُكنَّى به عن أجر ونور عظيمين، فهو كناية عن التنويه بذلك الأجر و ذلك النور... أي أجر و نور لائقين بمقام ، مع ضميمة ما أفادته العندية التي في قوله (عِنْدَ رَبِّهِمْ) من معنى الزلفى و العناية بهم المفيد عظيم الأجر و النور".(ابن عاشور:399/27).

والإضافة تقوم مقام التعريف بـ (أل) عند ابن عاشور، محتجاً على ذلك بقوله تعالى: (وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوْا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَفِرِينَ)[الزمر 71]، فـ " إضافة (يوم) إلى ضمير المخاطبين باعتبار كونهم فيه"(ابن عاشور) ، و بما ورد في الحديث كقول النبي– صلى الله عليه وسلم– في خطبة حجة الوداع " كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا" (البخاري، باب الخطبة أيام منى، مسلم: باب حجة النبي) .

والتعريف بالإضافة – حسب رأي ابن عاشور– أكثر اختصارا للتعبير عن دلالات كثيرة بأقل عدد من الألفاظ .(ابن عاشور: 8–188/2).

ولأهمية الإضافة في الكلام و تحقيقها أغراض لا تتحقق بغيرها، فقد يُعدل عن اسم الجلالة إلى إضافة كلمة (رَبٌّ) إلى الضمير وهو كثير في القرآن الكريم، أشار إليه ابن عاشور في مواضعه من تفسيره .(ابن عاشور: 398،318/30).

وهذا لا يعني أنَّ ابن عاشور يُسلم القول بأنَّ التعريف بالإضافة أفضل أنواع التعريف وأحسنها، بل القول بخلاف ذلك فهو لا ينكر أنَّ التعريف بالإضافة أضعف مراتب التعريف، وقد يقرب من التنكير ، فذكر" أنَّ تعريف المسند بالإضافة يخالف طريقة تعريفه بغير الإضافة، من طرق التعريف ؛ لأنَّ التعريف بالإضافة أضعف مراتب التعريف ، حتى أنَّه قد يقرب من التنكير على ما ذكره المحققون: من أنَّ أصل وضع الإضافة على اعتبار تعريف العهد ، فلا يقال: غلام زيد، إلاَّ لغلام معهود بين المتكلم و المخاطب بتلك النسبة ، ولكنّ الإضافة قد تخرج عن ذلك في الاستعمال فتجئ بمنزلة النكرة المخصوصة بالوصف ، فتقول: أتاني غلامُ زيد بكتاب منه ، وأنت

تريد غلاما له غير معيَّن عند المخاطب ، فيصير المعرَّف بالإضافة حينئذ كالمعرَّف بلام الجنس ، أي يفيد تعريفا يميز الجنس من بين سائر الأجناس ، فالتعريف بالإضافة يأتي لما يأتي له التعريف باللام ".(ابن عاشور:8-65/1) و مواضع التعريف بالإضافة كثيرة في (التحرير و التنوير) ، سأكتفي بالإشارة إلى بعضها.(ابن عاشور:303/7،121/9،22/21،132،176/17،281/28،633/30).

كذلك جمع ابن عاشور بين غرضي الإضافة التعريف والاختصاص، مبينا أنَّ تعريف المضاف لا سبيل إليه إلا من خلال اختصاصه بالمضاف إليه فقال في أثناء تعليقه على قوله تعالى: (وَ أَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّواْ الْعَمَى عَلَى الْهُدى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) [فصِّلت 17] : " إضافة(صاعقة) إلى (العذاب) ؛ للدلالة على أنّها صاعقة تُعرف بطريق الإضافة ، إذ لا يُعرّف بها إلا ما تضاف إليه ، أي صاعقة خارقة لمعتاد الصواعق ، فهي صاعقة مسخرة من الله لعذاب ثمود، فإنَّ أصل معنى الإضافة أنَّها بتقدير لام الاختصاص ، فتعريف المضاف لا طريق له إلاَّ بيان اختصاصه بالمضاف إليه".(ابن عاشور:263/24).

أما في أثناء تفسير قوله عزَّ وجلَّ: (الَّذِينَ هُمْ فِي صَلاتِهِمْ خَاشِعُونَ) [المؤمنون 2] ، فقد تحدث ابن عاشور عن فائدة الإضافة قائلا: " تقديم (في صلاتهم) على (خاشعون)للاهتمام بالصلاة ؛ للإيذان بأنَّ لهم تعلقاً شديداً بالصلاة ؛ لأن شأن الإضافة أن تفيد شدة الاتصال بين المضاف و المضاف إليه ؛ لأنَّها على معنى لام الاختصاص. فلو قيل : الذين إذا صلّوا خشعوا، فات هذا المعنى، وأيضا لم يتأت وصفهم بكونهم خاشعين إلاَّ بواسطة كلمة أخرى نحو : كانوا خاشعين. وإلا يفتْ ما تدل عليه الجملة الاسمية من ثبات الخشوع لهم و دوامه " أي كون الخشوع خُلقا لهم بخلاف نحو : الذين خشعوا فحصل الإيجاز، ولم يفت الإعجاز"(ابن عاشور:10/18). و فيه لفتة طيبة من ابن عاشور إلى مواطن الإعجاز القرآني في مواضع الإيجاز .

ج- أقسام الإضافة :

1- الإضافة المحضة :

عبرَّ عنها النحويون بالإضافة المعنوية ، وهي التي تفيد تخصيص المضاف إن كان المضاف إليه نكرة، كقولك : غلام رجل، وتعريفه إذا كان المضاف إليه معرفة ، نحو: غلام زيد.(ابن الحاجب:2005، الإستراباذي:1996،المكودي:2001) ويكون فيها المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها ، وهي على ثلاثة أضرب: **أولها**: بمعنى (مِنْ)، **وثانيها**: بمعنى اللام ، **وثالثها**: بمعنى (في).(أبو الفداء2005).

وتسمى أيضا بـ (الإضافة الحقيقية) ، وشروطها " تجريد المضاف من التعريف فإن كان ذا لام حذفت لامه ، وإن كان عَلَماً نُكرِّ ، بأن يجعل واحداً من جملة من سُمِّي بذلك اللفظ ...و لا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرات و المبهمات لتعذر تنكيرها ".(الإستراباذي،1996: 209/2).

و لقيت هذه التسمية قبولا من ابن عاشور فاستعملها في بعض المواضع من تفسيره ، منها في أثناء تعليقه على قوله تعالى: (فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى) [الفتح 26] ، بعد أن فسَّر (الكلمة) بأنها قول: لا إله إلا الله.(ابن عاشور :195/26–196).

وتكون الإضافة المحضة على معنى اللام ، ومِن ، وفي . و النحويون على خلاف في حمل الإضافة على معنى (في) ، وجميعها من الإضافة المعنوية.(ابن عاشور :21/18،408/27، 350).

ومن شواهد ابن مالك قوله سبحانه: (وَ قَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ وَ نَجْعَلَ لَهُ أَندَاداً)[سبأ33] ، وفيه قال ابن عاشور: " (مكر الليل والنهار) من الإضافة على معنى (في) وهنالك مضاف إليه و مجرور محذوفان دلَّ عليهما السياق، أي مكركم بنا "(ابن عاشور :208/22)، وهو رأي النحاس تـ(338هـ)(النحاس،1988: 349/3)، و وافقه الزمخشري في قوله: "معنى مكر الليل والنهار: مكركم في الليل و النهار ، فاتسع في الظرف بإجرائه مجرى المفعول وإضافة المكر إليه "(الزمخشري: 585/4).

2–الإضافة غير المحضة :

عبَّر النحويون عنها بالإضافة اللفظية، وجاءت تسميتها غير محضة ؛ لأنَّها في تقدير الانفصال ، فقولك ضارب زيد في تقدير ضارب هو زيد ، ففصل الضمير المستتر بين الصفة و مجرورها تقديراً(الأزهري). وسميّت لفظية ؛ " لأنَّ فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط "(المكودي،2001: 146) وسميت مجازية أيضا.

وهي إضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولكن تفيد تخفيف اللفظ بحذف التنوين وشبهه(ابن يعيش، الإستراباذي،1996، حسن،1995). ورأى ابن الحاجب تـ (646 هـ) أنَّ مِنَ الجيِّد أن يقال: " هي التي لا تفيد تعريفاً بتقدير تعريف الثاني ... ليطابق تفسير المعنوية على العكس، ولو قيل فيها أيضاً : عدول عن أصل في العمل إلى لفظ الإضافة لإفادة التخفيف لكان جيِّداً أيضا"(ابن الحاجب،2005: 369/1).

وقد تبين لي أنَّ النّحويين على خلاف فيما يكون من الإضافة اللفظية، فـ" المتفق عليه من الإضافة اللفظية، ثلاثة أشياء: اسم الفاعل المضاف إلى فاعله أو مفعوله ... واسم المفعول المضاف إلى مفعول ما لم يسمّ فاعله أو إلى المنصوب المفعول ، والصفة المشبهة المضافة إلى ما هو فاعله معنى ، بعد جَعله في صورة المفعول لفظا ... و المختلف فيه ، هل هو لفظي أو معنوي ثلاثة أشياء: إضافة ما ظاهره أنَّه موصوف مضاف إلى صفته ، وما ظاهره أنّه صفة مضافة إلى موصوفها ، وإضافة أفعل التفضيل بمعنى من"(الإستراباذي،1996: 220/2).

ومن شواهد ابن عاشور على الإضافة اللفظية ، إضافة اسم الفاعل في قوله تعالى:(يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ) [الصف8] ، على قراءة ابن كثير وحمزة و الكسائي وحفص(ابن مجاهد: ط3/، الزّجاج،:1988، الفارسي:1987، ابن الجزري:2002)' (متمُ نورِه)على إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وهي على الفصيح من كلام العرب(ابن عاشور:191/28).

ومن الإضافة اللفظية عند ابن عاشور أيضا ، إضافة (رفيع)إلى (الدرجات) في قوله عزَّ وجل:(رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ)[غافر15] ، فموضع (رفيع) مضاف– على قولي ابن عاشور – مرّة على أنّه صفة مشبهة ، وأخرى على أنَّه صيغة مبالغة(ابن عاشور:106/24).

ثانيا: إضافة الاسم إلى المسمَّى والمسمَّى إلى الاسم

قبل الخوض في جواز إضافة الاسم إلى مسماه أم لا ، رأينا أن نبدأ الحديث عن جواز إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لما له من صلة أيضاً بإضافة الصفة إلى الموصوف والموصوف إلى الصفة ، فقد أجاز الكوفيون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ومنعه البصريون، ولكل منهما حجة فيما ذهب إليه، فاحتج الكوفيون بما ورد في التنزيل وكلام العرب، كقوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) [الواقعة95] فنُعت الحق باليقين في المعنى ؛ لأنَّ الأصل فيه الحق اليقين، والنعت هو المنعوت معنى ، فأضيف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد. ومثله قول العرب: صلاة الأولى ، ومسجد الجامع. فالأولى في المعنى هي الصلاة نفسها والجامع هو المسجد، فأُضيفت الصلاة إلى الأولى والمسجد إلى الجامع.

وأُبطل قول الكوفيين بأنه محمول على حذف مضاف إليه والتقدير: حق الأمر اليقين، وفي قول العرب: صلاة الساعة الأولى ، ومسجد الموضع الجامع.

واحتج البصريون بأنَّ الغرض من الإضافة إفادة تعريف أو تخصيص المضاف بإضافته إلى المضاف إليه ، والشيء لا يتعرف بنفسه ؛ لأنَّه لو كان فيه تعريف أو تخصيص لاستغنى عن الإضافة ، إذ يستحيل أن يصير الاسم آخر بإضافة اسمه إليه(ابن الأنباري،1997، الزَّبيدي،1987).

ووافق أبو جعفر النّحاس البصريين في إنكارهم إضافة الشيء إلى نفسه ، فردَّ قول الفراء تـ(207هـ) في قوله سبحانه(إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَاراً سَآتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ آتِيكُم شِهَابٍ قَبَسٍ لعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ) [النمل7] ثم قال : " إضافة الشيء إلى نفسه محال عند البصريين؛ لأنَّ معنى الإضافة في اللغة ضمّ شيء إلى شيء فمحال أن يضم الشيء إلى نفسه، وإنما يضاف الشيء إلى الشيء ليبين به معنى الملك والنوع فمحال أن يُبين أنّه مالِكُ نفسه أو من نوعها"(النحاس،1988: 198/3، وانظر: الفرَّاء).

وقال ابن يعيش تـ(643 هـ) بعدم صحة إضافة الشيء إلى نفسه لما فيه من تعارض مع الغرض من الإضافة ؛ لأنَّ " الشيء لا يعرَّف بنفسه ؛ لأنه إن كان معرفة كان مستغنيا عن الإضافة بما فيه من التعريف ؛ لأنَّ نفسه موجودة غير مفقودة ، وليس في الإضافة إلاَّ ما فيه وإن كان عاريا منه كان أذهب في الإحالة والامتناع ؛ لأنَّ الاسمين المترادفين على حقيقة واحدة ، لا يصيران غيرين بإضافة أحدهما إلى الآخر"(ابن يعيش: 9/3). كذلك أبطله غير واحد من النحويين(ابن الحاجب،2005، ابن عصفور، 1972، الهرمي،2005). وأجازه ابن خروف تـ (609 هـ) فعدَّه قسماً من أقسام الإضافة الأربعة في شرحه لجمل الزجاجي(ابن خروف،1418).

أمَّا ابن مالك فقد رأى أنَّ هذا الضرب من الإضافة غير مطّرد ؛ لأنّه مقصور على السماع ، واعتبار المطرد أولى من اعتبار غير المطرد ؛ لذلك لا يجوز إضافة ما لم تضفه العرب، كالحبة السوداء للشونيز، والحبة الخضراء للبطيخ(ابن مالك،1990). وقال في موضع آخر:" المضاف يعرّف أو يخصص بالمضاف إليه، والشيء لا يعرف ولا يتخصص إلاَّ بغيره ، فلا بدّ من كون المضاف غير المضاف إليه بوجه ما. فإن توهم خلاف ذلك إلى مضاف و مضاف إليه تلطف في تقدير المغايرة"(ابن مالك، شرح الكافية،2000: 415/1). وهو قول صريح في رفضه إضافة الشيء إلى نفسه.

والظاهر أنَّ ابن حنِّي قد اعتمد على منع إضافة الشيء إلى نفسه فأجاز إضافة الاسم إلى المسمَّى؛ لأنَّ الاسم عنده غير مسماه.

ويعدّ ابن جنِّي أول من خصَّ إضافة الاسم إلى المسمى والمسمى إلى الاسم – فيما توصلت إليه – بباب من أبواب مؤلَّفه(الخصائص) فقال في خاتمة هذا الباب : " اعلم أنَّ هذا الفصل من العربية غريب ، وقلَّ من يعتاده أو يتصرفه. وقد ذكرته لتراه . فتنبه على ما هو في معناه إن شاء الله"(ابن جنِّي:32/3). ولعلّ من هؤلاء القلة الذين ذكرهم ابن جنِّي من السابقين له، عدداً من الأصوليين والمتفلسفين وشاركهم في ذلك بعض من النحويين كالغزالي وابن السيِّد تـ (521 هـ) والسُّهيلي تـ(581 هـ).(أبوحيَّان: البحر المحيط،38/1) ، كما نسب السيوطي تـ (911 هـ) لابن الطراوة مقالة في الاسم والمسمّى(السيوطي: بغية الوعاة،1997،602/1).

وما كان ذلك من ابن جنِّي إلاَّ تأثراً بأستاذه أبي عليٍّ ، فقد كان يعتاده ويرتاح إليه. ورغبة منه في الردِّ على من ادّعى القول بأنَّ الاسم هو المسمَّى فقال:" هذا موضع كان يعتاده أبو عليٍّ – رحمه الله – كثيرا، ويألفه، ويأنق له ويرتاح لاستعماله. وفيه دليل نحوي غير مدفوع يدل على فساد قول من ذهب إلى أنَّ الاسم هو المسمّى. ولو كان إياه لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه"(ابن جنِّي:24/3).

فيكون بذلك من أنصار القائلين إنَّ الاسم غير المسمّى ؛ إذ لو كان هو لما أجازوا إضافة أحدهما إلى الآخر؛ لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه(ابن جنِّي، ابن يعيش)، وهذا مذهب أبي عليٍّ(الفارسي: البصريات،1985،895/2).

وقبل خوض غمار الحديث عن الإضافة ينبغي أن نعرف القارئ بماهية كلٍّ منهما، وبما امتاز الاسم عن مسماه ؛ فالاسم " عبارة عن اللفظ الذي وضع دلالة على المعنى، والمعنى هو الشيء الموجود في العيان إن كان من المحسوسات كزيد وعمرو ، وفي الأذهان إن كان من المعقولات كالعلم والإرادة. فذلك الموجود الذي في العيان أو الموجود الذي في الأذهان وضعت له عبارة في اللسان بها يترجم عنه، ويتوصل إلى فهمه والكشف عن حقيقته"(السهيلي:39).

أمَّا المسمِّى فهو ذلك الشيء المعبر عنه، فإذا قلت (زيد) كان اسما لذلك " الشخص الموجود في العيان والأذهان وهو المسمَّى ، واللفظ الدال عليه الذي هو (الزاي) و(الياء) و(الدال) هو الاسم"(السُّهيلي:39).

بذلك تبين لنا أن الاسم ليس هو المسمّى ، والمسمّى غير الاسم، فالاسم هو اللفظ الدال على معنى موجود في العيان أو الأذهان ، والمسمّى هو ذلك الشيء الموجود في العيان والأذهان، والمعبر عنه بالاسم ، فكيف يكون أحدهما الآخر بعينه؟

وهو مذهب سيبويه ت(180 هـ) ذكره السُّهيلي في قوله : "... وقد صرّح بذلك سيبويه، وقد أخطأ من ادعى غير هذا عليه، ونسب القول باتحاد الاسم والمسمّى إليه"(السُّهيلي:40).

ويمكننا أن ننفي القول بأنَّ الاسم هو المسمّى بالآتي : (السُّهيلي)

* الاسم للشخص كالعلامة يعرف بها ، فهو اللفظ الدال على المسمّى ، وتعتريه علامات الخفض ، أو النصب ، أو التنوين ، أو الزيادة ، أو الحذف ....إلخ ، ويختص بها دون المسمّى الذي هو الشخص ، لهذا قالوا: (أجل مسمّى) ، ولم يقولوا:(أجل اسم) ، و قالوا :(هذا الرجل مسمى بزيد) ولم يقولوا(اسم بزيد)، كما قالوا: (باسم الله) ولم يقولوا (بمسمى الله).

* لم يحصل وإنْ قيل إنَّ الكلام هو المتكلم ، فالمسمَّى هو المتكلم بالكلام الذي الاسم كلمة منه ، ومن قال بغير هذا فقد خالف مذهب أهل السُّنة والمعتزلة جميعا ؛ لأنَّ الأصل في الكلام عندهم أن لا يقال: هو. قال البطليوسي تـ (521هـ):" اعلم أنه لا يصح أن يقال: إن الاسم هو المسمى على معنى: إنَّ العبارة هي المعبَّر عنه ، وإن اللفظ هو الشخص ، فإنَّ ذلك محال لا يتصور في لبٍّ وإذ ثبت هذا سقط اعتراض من قال: إنَّه يلزم من ذلك أن يحترق فم من قال، ويشبع من قال: طعام"(البطليوسي،1972: 333).

* جاء في التنزيل:(سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)[الأعلى1] ، و (وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ)[المزمل8-الإنسان25] ، والمقصود بالذكر والتسبيح الرَّب تبارك وتعالى ؛ لأنَّ الذكر والتسبيح محلهما القلب والنطق باللسان ، فلولا الذكر والتسبيح لما فُهم المراد على هذا النحو ، واقتصر على الأول دون التلفظ باللسان، والأصل في الإيمان ما كان اعتقادا بالقلب وقولاً باللسان، فصار معنى الآيتين اذكر ربّك وسبِّح ربّك بقلبك ولسانك ، فأورد الاسم تنبيها على هذا المعنى حتى لا يقتصر التسبيح على القلب دون النطق باللسان.

وقد اشتملت الآيتان على خير دليل نورده في هذا السياق " لأنَّ الذكر بالقلب متعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه ، والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه ، لأنَّ اللفظ لا يراد لنفسه ، فلا يتوهم أحد أنَّ اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه من المعنى..."(السهيلي:45). قال البطليوسي: "يمكن تأويلهما على أنَّ الاسم غير المسمّى ؛ لأنَّ التسبيح في اللغة التنزيه ، واسم الله تعالى الذي هو عبارة عنه ينبغي أن ينزه ويكرم ، فلا يذكر في المواضع التي لا يليق ذكره بها"(البطليوسي،1972: 336).

* أجاز القدامى إضافة الاسم إلى المسمَّى والمسمَّى إلى الاسم، ولم يجوزوا إضافة الشيء إلى نفسه ، فإذا كان الاسم هو المسمَّى لم تجز إضافة أحدهما إلى الآخر؛ لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه(الفارسي: المسائل البصريات، ابن جنِّي). وهو مذهب جماعة البصريين(ابن الأنباري،1997)؛ لأنَّ الغرض في الإضافة التعريف والتخصيص ، والشيء يعرفه غيره ولا يتعرف بنفسه ؛ لأنه لو تعرف بنفسه لما احتاج إلى الإضافة ، قال أبو عليٍّ الفارسي معللا مذهب العرب في عدم إضافة الشيء إلى نفسه: "... لم نضف الشيء إلى نفسه ؛ لأنَّ الغرض في الإضافة تخصيص يكتسبه المضاف من غيره ، ولو أضيف إلى نفسه لكان غير الغرض المقصود"(الفارسي: البصريات،708/1).

* يؤكد ابن جنيٍّ أنَّ الاسم غير المسّمى بقوله:" فكأنَّهم جاءوا إلى واحد من بني آدم، فأومؤا إليه، وقالوا : إنسان إنسان إنسان ، فأي وقت سمع هذا علم أنَّ المراد به هذا الضرب من المخلوق ، و إن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك، فقالوا: يد ، عين ، رأس، قدم ، أو نحو ذلك ، فمتى سمعت اللفظة من هذا عُرف معنيها ، وهلم جرّا ، فيما سوى هذا من الأسماء والأفعال والحروف" (ابن جنِّي،44/1).

ومن قول ابن جنِّي السابق يمكننا أن نستوحي انفصال الاسم عن المسمّى من خلال شيئين اثنين: **أحدهما**: تكراره للفظة إنسان للتوكيد ، **والآخر**: الإشارة إلى المسمّى بعد إطلاق الاسم ، وكأنَّه أراد أن يقول: إنَّ اللفظ وحده بغير إشارة لا يدل على مسماه ، قبل أن يتعارف عليه بين المتكلمين.

وقال ابن مالك في أثناء حديثه عن إضافة الشيء إلى نفسه : " الحاصل أن إضافة هذا النوع منوية الانفصال لأصالتها بالاطراد والإغناء عن ترك الظاهر، ومع ذلك لا يحكم بتنكير مضافها لشبهه بما لا ينوى انفصاله من كونه غير واقع موقع فعل ، وكون تاليه غير مرفوع المحل ولا منصوبه. ثمَّ نبهت على المضافات الجارية مجرى هذا النوع في اعتبار الاتصال والانفصال. فمنها إضافة المسمّى إلى الاسم ... ومن إضافة المسمَّى إلى الاسم قولهم: سعيد كرز ، فإنَّ (سعيد) علم و(كرز) لقب، والشخص المدلول بهما واحد، لكن الاسم قبل اللقب في الموضع ، فقدم عليه في اللفظ وقصد بالمقدم المسمّى لتعرضه إلى ما يليق بمجرد اللفظ من نداء أو إسناد ، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ ؛ لتثبت بذلك مغايرة ما ..." (ابن مالك،1990: 230/3–231) وعليه تكون إضافة الاسم إلى المسمى جائزة غير ممتنعة (ابن يعيش)؛ لأنك " تأخذ اللفظ المراد به الذات فتضيفه إلى اللفظ الذي لم يُرد به إلاَّ اللفظ ... وسُمِّي الأول مُسمَّى

لما قُصِدَ به الذات ، وهو كذلك بلا خلاف ، وسمِّي الثاني اسماً لمَّا قُصد به اللفظ وفي ذلك خلاف"(ابن الحاجب،388/2005:2) على النحو الذي رأيناه.

واحترز ابن جنِّي من نحو قولهم: مررت بزيد نفسه ، وهذا نفس الحق فتوجيهه أنَّ " النفس هنا بمعنى خالص الشيء وحقيقته. والعرب تحل نفس الشيء من الشيء محل البعض من الكل ، وما الثاني منه ليس بالأول ؛ ولهذا حكوا عن أنفسهم مراجعتهم إياها وخطابها لهم، وأكثروا من ذكر التردد بينها وبينهم "(ابن جنِّي:25/2). واستدلَّ ابن جنِّي على ذلك بما ورد عن العرب في أشعارها كشواهد على أنَّ نفس الشيء عند العرب غير الشيء ، كذلك أورد ابن جنِّي مجموعة أخرى من أشعار العرب متضمنة المسمى مضافا إلى الاسم ، كقول الأعشى:

فكذَّبوها بما قالت ، فصَبَّحهُمْ ذو آلِ حَسّان يُزْجى الموتَ و الشُّرعا(الأعشى:121)

والمراد بقوله (آل حسان) هذا الجيش بهذا الاسم ، وقد باغتهم فجأة صباحاً فاستباحهم.

وقول كثير:

بُثَيْنَة من آلِ النساء وإنما يَكُنَّ لِلأدنَى لا وصال لغائبِ (كثير،1971: 343)

أراد: بثينة من آل النساء المسمّى بهذا الاسم.

وقول الكميت:

إليكم ذوي آلِ النبيِّ تطلَّعت نوازع من قلبي ظِماءٌ وأَلْبُبُ (ابن جنَّي، ابن يعيش)

وجملة القول إنَّ العرب اصطلحوا في تسمية إضافة المسمّى إلى الاسم بـ(إضافة البيان) باعتبار قصد بيان الأول بالثاني ، وهي من أنواع الإضافة المحضة .

وأجاز العرب إضافة الاسم إلى المسمّى ، والمسمّى إلى الاسم مبالغة في البيان ، لأن الجمع بينهما يتحقق بإفراد أحدهما بالذكر ، وفيه دليل على أنَّ الاسم غير المسمّى إذ لو كان إياه لَمَا أجازوا إضافة أحدهما إلى صاحبه(ابن جنَّي، ابن يعيش).

وقد يكون الاسم مسمّى والمسمّى اسما ، باختلاف تغير موضعه في الكلام ، فإذا قلنا " ما هجاء سيف؟ فيقول في الجواب س ي ف. فسيف هنا اسم لا مسمَّى ؛ أي ما هجاء هذه الأصوات

المقطعة ؟ ونقول: ضربت بالسيف ، فالسيف هنا جوهر الحديد ، وهذا الذي يضرب به ، فقد يكون الشيء الواحد على وجه اسماً وعلى آخر مسمّى. وإنما يخلص من هذا موقعه والغرض المراد به"(ابن جنّي:31/3) قال أبو عليٍّ الفارسي: " وإنّ شئت جعلت الاسم المسمّى على الاتساع لمصاحبته له ، و كثرة الملابسة ولا يكون ذلك بأبعد من قولهم: وُلِد ستون عاما"(الفارسي: الشعر،1988: 33/1).

أما في نفس التركيب فمحال ، قال ابن جنيٍّ: " يدلّ على أنّ الاسم غير المسمّى: وجودك الاسم مع عدمك المسمّى ، فلو كان الاسم هو المسمى لوجب من هذا أن يكون الشيء موجودا معدوما في حال ، وهذا محال"(ابن جنّي، المنصف: 135/3).

وبعد أن توصلنا إلى أنَّ القدامى قد أجازوا إضافة الاسم إلى المسمى والمسمى إلى الاسم، لأنَّ كل واحد منهما غير صاحبه ، نرى ابن عاشور أيضا يجعل الاسم غير المسمى فيبين مفهوم الاسم قائلا :" لما كان مفهوم لفظ (اسم) من المفهومات الإضافية التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ، إذ الاسم لا يكون إلاَّ لمسمّى كان ذكر الأسماء مشعراً لا محالة بالمسميات، فجاز للبليغ أن يعتمد على ذلك ويحذف لفظ المسميات إيجازا "(ابن عاشور:411/1–412).

فجعل من قوله سبحانه:(ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)[البقرة31] ، شاهد صدق على أنَّ الاسم غير المسمَّى، وأنَّ الأسماء تقتضي مسميات لها، وهذه المسميات هي المشار إليها في الآية الكريمة باسم الإشارة ، لجهلهم بأسمائها، لأن الاسم هو اللفظ الدال على الذات أو الجسم الذي هو المسمّى.

وفي أثناء تفسير قوله تعالى :(يَا بَنِي إِسْرائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ)[الصف 5] ، ذكر ابن عاشور أشهر استعمالات (لفظ) اسم في كلام العرب و عدها ثلاثة استعمالات : " **أحدها:** أن يكون بمعنى المسمّى. قال أبو عبيدة: الاسم هو المسمّى ، و نسب ثعلب إلى سيبويه أن الاسم غير المسمى (أي إذا أطلق لفظ اسم في الكلام فالمعنى به مسمّى ذلك الاسم) لكن جزم ابن السيِّد البطليوسي في كتابه الذي جعله في معاني الاسم هل هو عين المسمّى، أنَّه وقع في بعض مواضع من كتاب سيبويه أنَّ الاسم هو المسمّى ، ووقع في بعضها أنّه غير المسمّى ، فحمله ابن السيِّد البطليوسي على أنهما إ طلاقان ، وليس ذلك باختلاف في كلام سيبويه ، وتوقف أبو العباس ثعلب في ذلك فقال : ليس لي فيه قول. ولما في هذا الاستعمال من الاحتمال بطل الاستدلال به.

الاستعمال الثاني : أن يكون الاسم بمعنى شهرة في الخير وأنشد ثعلب:

لأعِظمها قدراً وأكرمِها أبًّا وأحسنِها وجْهاً وأَعْلَنِها سُمَى

(المبرِّد،ابن الشجري،1992: 280/2)

سُمى لغة في اسم.

الاستعمال الثالث: أن يطلق على لفظ جُعل دالاً على ذات لتمَّيز من كثير من أمثالها، وهذا هو العَلَم"(ابن عاشور:183/28).

تمَّ بيَّن منهجه في حمل الاسم في الآية الكريمة على هذه الاستعمالات الثلاثة فقال:" نحن نجري على أصلنا في حمل ألفاظ القرآن على جميع المعاني التي يسمح بها الاستعمال الفصيح ، كما في المقدمة التاسعة من مقدمات هذا التفسير[**] ، فنحمل الاسم في قوله(اسمُهُ أحمد)على ما يجمع بين هذه الاستعمالات الثلاثة ، أي مسماه أحمد ، وذِكْرُ أحمد، وعَلَمه أحمد، ولنحمل لفظ أحمد على مالا يأباه واحد من استعمالات اسم الثلاثة إذا قُرن به وهو أنَّ أحمد اسم تفضيل يجوز أن يكون مسلوب المفاضلة معنيا به القوةُ فيم هو مشتق منه، أي الحمد وهو الثناء ، فيكون أحمد هنا مستعملاً في قوة مفعولية الحمَد ، أي حَمد الناس إياه، وهذا مثل قولهم (العَود أحمد)، أي محمود كثيرا. فالوصف بـ(أحمد) بالنسبة للمعنى الأول في اسم أن مسمّى هذا الرسول ونفسه موصوفة بأقوى ما يحمد عليه محمود فيشمل ذلك جميع صفات الكمال... ويصح اعتبار (أحمد) تفضيلا حقيقيا في كلام عيسى _ عليه السلام _ أي مسماه أحمد مِنِّي ، أي أفضل ، أي في رسالته وشريعته... والوصف بـ(أحمد) على المعنى الثاني في الاسم أنَّ سُمعتَه وذِكره في جيله والأجيال بعده موصوف بأنّه أشدُّ ذكرٍ محمود وسمعة محمودة... و وصف(أحمد) بالنسبة إلى المعنى الثالث في الاسم رمز إلى أنه اسمه العَلَم يكون بمعنى أحمد، فإن لفظ محمَّد اسم مفعول من حَمَّد المضاعف الدال على كثرة حمد الحامدين إياه"(ابن عاشور: 183/28–184).

[**] قال فيها : "الذي يجب اعتماده أن يحمل المشترك في القرآن على ما يحتمله من المعاني سواء في ذلك اللفظ المفرد المشترك ، و التركيب المشترك بين مختلف الاستعمالات، سواء كانت المعاني حقيقية أو مجازية محضة أو مختلفة ... وعلى هذا القانون يكون طريق الجمع بين المعاني التي يذكرها المفسرون، أو ترجيح بعضها على بعض، وقد كان المفسرون غافلين عن تأصيل هذا الأصل فلذلك كان الذي يرجح معنى من المعاني التي يحتملها لفظ آية من القرآن، يجعل غير ذلك المعنى مُلغي. ونحن لا نتابعهم على ذلك بل نرى المعاني المتعددة التِّي يحتملها اللفظ بدون خروج عن مهيع الكلام العربي البليغ ، معاني في تفسير الآية. فنحن في تفسيرنا هذا إذا ذكرنا معنيين فصاعدا فذلك على هذا القانون. وإذا تركنا معنى مما حمل بعض المفسرين عليه في آيات من القرآن فليس تركنا إيّاه دالاً على إبطاله ، ولكن قد يكون ذلك لترجح غيره، وقد يكون اكتفاء بذكره في تفاسير أخرى تجنبا للإطالة ، فإن التفاسير اليوم موجودة بين يدي أهل العلم لا يعوزهم استقراؤها ولا تمييز محاملها متى جروا على هذا القانون". التحرير و التنوير:1 / 99 – 100

وما يعنينا في هذه الاستعمالات جميعا أنه حمل اسم (أحمد) على أنه المسمَّى ؛ لأسباب ذكرها وقد سبقت الإشارة إليها ، ولا يعدُّ خروجا عن الكلام الفصيح على رأي ابن جنيٍّ _ فيما ذكرنا_ وهو قول أبي عبيدة وسيبويه فيما نُسب إليهما – وعليهما اعتمد ابن عاشور في اختياره.

وبالمقابل نراه في أثناء تفسير قوله عز و جل: (تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ)[الرحمن78] ، يقول: " أسند(تبارك)إلى (اسم) وهو ما يُعرف به المسمَّى دون أن يقول: تبارك ربّك ، كما قال (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيراً) [الفرقان1] ، وكما قال (فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) [المؤمنون14] ، لقصد المبالغة في وصفه تعالى بصفة البركة على طريقة الكناية، لأنّها أبلغ من التصريح كما هو مقرر في علم المعاني ، وأطبق عليه البلغاء ، لأنه إذا كان اسمه قد تبارك فإن ذاته تباركت لا محالة ؛ لأن الاسم دال على المسمى ، وهذا على طريقة قوله تعالى (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)[الأعلى1] ، فإنّه إذا كان التنزيه متعلقا باسمه فتعلق التنزيه بذاته أولى، ومنه قوله تعالى(وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ) [المدثر4] على التأويل الشامل"(ابن عاشور:276/27) وجعل منه أيضا قول عنترة.

فَشَكَكْتُ بالرمْحِ الأصَمّ ثيابَهُ ليسَ الكريمُ على القَنا بمُحَرَّمِ (عنترة:26)

أراد: فشككتُهُ بالرمح.

ومن شواهده على إضافة المسمَّى إلى الاسم، قوله عزَّ وجل: (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ) [سبأ16]، فأجاز في أحد قوليه أن يكون (العرم) وصفاً مضافا إلى السيل، من إضافة الموصوف إلى الصفة ، وأجاز في قوله الآخر، أن يكون (العرم)اسماً للسيل الذي كان يجري في السد، فتكون الاضافة من إضافة المسمَّى إلى الاسم ، أي السيل العرم(ابن عاشور). وصَّرح السمين الحلبي بالأول لأنه الأصل، وأشار إلى الثاني(الحلبي،1994: 439/5).

ثالثا: إضافة الصفة إلى الموصوف، والموصوف إلى الصفة:

يعدّ هذا الضَّرب من الإضافة كإضافة الاسم إلى المسمَّى من الإضافة الشبيهة بالمحضة، وقد رأينا أنَّ البصريين لا يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه، و وافقهم الأخفش تـ(215 هـ) (النحاس،1988، أبو حيان:1998) ، وابن السَّرَّاج (ابن السراج،1998: 8/2)، والفارسي (أبو حيان:1998) في عدم تجويزهم إضافة الصفة إلى موصوفها ، ولا الموصوف إلى صفته.

وأجازه الفرّاء والكوفيون من غير دعوى نقل ولا حذف– كما سنرى – و وافقهم الزمخشري(الزمخشري، المفصل،1993) وابن الطراوة ، وابن طاهر، وابن خروف تـ (609 هـ) ، وأبو القاسم بن القاسم(الإستراباذي،1996).

وعلل البصريون منعهم إضافة الصفة إلى الموصوف بالآتي :

- إن الصفة والموصوف شيء واحد، فقولك : جاءني زيد العاقل فالعاقل هو زيد ، وزيد هو العاقل. وأنَّه يمكنك أن تفسر أحدهما بالآخر إذا سألت عن كل واحد منهما ، فتقول في جواب من العاقل؟ زيد. وفي جواب مَن زيد؟ ؛ العاقل ؛ لذا لا يجوز إضافة أحدهما إلى الآخر(ابن يعيش: 10/3).

- إنَّ ما ذكره الكوفيون ومَن تبعهم من أمثلة نحو (عليه سحق عمامة) ، بأنها " صفات في الأصل حُذف موصوفها ، فصارت موضوعة للذات ، ثمَّ رأوها مبهمة كإبهام خاتم وشبهه، فأضافوها إلى ما يبينها ، فصارت في الصورة كأنَّها مضافة إلى موصوفها "(ابن الحاجب،2005،368/1).

- علل بعض من رفض إضافة الصفة إلى موصوفها بأنَّ "الصفة اسم منسوب إلى ما قبله ،والمضاف منسوب إلى ما بعده فيتنافيان ، فكذلك عكسه، فلا يستقيم في الصورتين تقديرُ حرف الجر"(أبو الفداء،2005: 153).

- امتنع إضافة الموصوف إلى صفته ؛ لأنَّه يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ، أمّا امتناع إضافة الصفة إلى موصوفها ؛ فلأنه يخرج الصفة عن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها تابعة ، وخروج متبوعها عن أن يكون متبوعاً ، فهو يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه أيضا.(ابن الحاجب،2005).

- توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب ، إذا بقيا على حالهما ، ولا يكون ذلك مع طلب التخفيف للإضافة(الإستراباذي،1996).

- وقيل:" إنما امتنع ذلك ؛لأنّه لم يخلُ إمّا أن تضيف باعتبار الذات أو باعتبار المعنى ، أو باعتبارهما جميعاً. فإن أضفت باعتبار الذات كان باطلا ؛ لأنّه يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه. وإن أضفت باعتبار المعنى ، فهو أيضا باطل ،إذ ليس عالمٌ موضوعاً لمجرد المعنى بل للذات والمعنى ، والمعنى هو المقصود. ولذلك لو قلت: رجلُ علمٍ ، جاز ، وباعتبارهما جميعا

أيضاً باطلٌ ؛ لأنهما جميعا ليس اللفظ موضوعاً لهما على السواء ، وهذا الوجه يجري في منع إضافة الصفة إلى موصوفها أيضاً "(ابن الحاجب، الأمالي،1989: 556/2).

ورأى الرَّضي أنَّ من الإنصاف قبوله ، ولا يمكن رفعه ؛ لكثرة أمثاله ، كما ورد في نهج البلاغة عن سيدنا عليٍّ – رضي الله عنه –: لنسخ الرجاءَ منهم شفقاتُ وَجَلهم ، وقوله : ورخاء الدعة ، وسكائك الهواء(الإستراباذي،1996).

والظاهر أنَّ ابن عاشور كان كوفياً بترجيحه المذهب الكوفي ، فأجاز إضافة الصفة إلى موصوفها ، والموصوف إلى صفته ؛ لكثرة هذا الضرب من الإضافة في كلام العرب ، وقد صرح بذلك في أثناء تعليقه على قوله تعالى :(وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الأَمْرَ وَ مَا كُنتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ) [القصص44]، فقال:" وقوله (بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ) هو من إضافة الموصوف إلى صفته ، وأصله بالجانب الغربي ، وهو كثير في الكلام العربي ، وإن أنكره نحاة البصرة، وأكثروا من التأويل ، والحق جوازه"(ابن عاشور:130/20).

وأوَّله النّحاس على إقامة الصفة مقام الموصوف ، وتقديره: بجانب الجبل الغربي(النحاس،1988)، على رأي أهل البصرة .

وفي أثناء تفسير قوله تعالى: (أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلا بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ) [السجدة 19]، نرى ابن عاشور يؤكد وقوع الإضافة في الكلام على الرغم من إنكار البصريين لها، فقال: " إضافة(جنات) إلى المأوى من إضافة الموصوف إلى الصفة لقصد التخفيف وهي واقعة في الكلام ، وإن اختلف البصريون والكوفيون في تأويلها خلافا لا طائل تحته ، وذلك مثل قولهم: مسجد الجامع ، وقوله تعالى:(وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ) ، وقولهم: عشاء الآخرة "(ابن عاشور: 232/21).

ومن شواهده أيضا على إضافة الموصوف إلى صفته ، قوله تعالى:(إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ)[القمر 54–55] ، إذ قال: " فمقعد صدق، أي مقعد كامل في جنسه مرضي للمستقر فيه ، فلا يكون فيه استفزاز ولا زوال ، وإضافة (مقعد) إلى (صدق) من إضافة الموصوف إلى صفته للمبالغة في تمكن الصفة منه"(ابن عاشور:225/27). وأجازه السمين الحلبي(الحلبي: 1994).

أمَّا شواهده على إضافة الصفة إلى موصوفها فهي في نحو قوله سبحانه:(وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ)[النحل9]، إذ قال:" إضافة(قصد)إلى (السبيل)من إضافة

الصفة إلى الموصوف ، وهي صفة مخصصة ؛ لأنَّ التعريف في (السبيل) للجنس. ويتعيّن تقدير مضاف؛ لأنَّ الذي تعهد الله به هو بيان السبيل لا ذات السبيل"(ابن عاشور:112/14).

وقوله عزَّ وجل:" (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُواْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيءٍ) [الأنعام91]، قال ابن عاشور: "انتصب، (حق)على النيابة عن المفعول المطلق لإضافته إلى المصدر ، وهو (قَدْره)، والإضافة هنا من إضافة الصفة إلى الموصوف. والأصل: ما قدروا الله قَدْره الحق""(ابن عاشور:362/7). وأجازه السمين الحلبي ، فجعله كقول الكوفيين: جَرْدُ قَطِيفةٍ ، وسَحْق عِمَامةٍ(الحلبي: 1994).

وجعل منه أيضا، قوله سبحانه:(أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهدَى مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ فَلَمَّا جَاءَهُم نَذِيرٌ مَّا زَادَهُم إِلاَّ نُفُوراً)[فاطر42] ، فقد "انتصب (جهد)على النيابة عن المفعول المطلق المبين للنوع ؛ لأنه صفة لما كان حقه أن يكون مفعولاً مطلقاً وهو (أيمانهم) إذ هو جمع يمين وهو الحلف ، فهو مرادف لـ(أقسموا)، فتقديره: وأقسموا بالله قسما جهدا ، وهو صفة بالمصدر أضيفت إلى موصوفها".(ابن عاشور: 331/22–332) ويبدو لي أنَّ مواضع الإضافة هنا لم يشر إليها أحد من المعربين والمفسرين غير النحاس والسمين الحلبي.

نتائج البحث:

* أشار ابن عاشور إلى قضية جديرة بالاهتمام، تعرض لها بعض النحويين ممن تطرقوا للإضافة في مؤلفاتهم، و أعني بها (إضافة الاسم إلى المسمى) من باب إضافة الشيء إلى نفسه، لما لها من أهمية في معرفة علاقة الاسم بمسماه.

* الاسم ليس هو المسمى ، و المسمى غير الاسم ، فالاسم هو اللفظ الدال على معنى موجود في العيان و الأذهان ، و المسمى هو ذلك الشيء الموجود في العيان و الأذهان والمعبر عنه بالاسم ، فكيف يكون أحدهما الآخر بعينه .

* أجاز القدامى إضافة الاسم إلى المسمى و المسمى إلى الاسم ، و لم يجوزوا إضافة الشيء إلى نفسه ، فإذا كان الاسم هو المسمى لم تجز إضافة أحدهما إلى الآخر؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه و هو مذهب جماعة البصريين .

* مفهوم لفظ (اسم) عند ابن عاشور من المفهومات الإضافية التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها، إذ الاسم لا يكون إلا المسمى، و إن كان ذكر الأسماء مشعرا لا محالة بالمسميات، فجاز للبليغ أن يعتمد على ذلك، و يحذف لفظ المسميات إيجازا. فجعل الاسم غير المسمى على نهج القدامى ، محتجا بما ورد في القرآن الكريم .

* حرص ابن عاشور على الإبانة عن أشهر استعمالات لفظ (اسم) في كلام العرب، و عدها ثلاثة منها ما يكون بمعنى المسمى.

* عمل ابن عاشور في باب الإضافة على اعتماد منهج انفرد به ، في حمل ألفاظ القرآن على جميع المعاني التي يسمح بها الاستعمال الفصيح ، سواء أكانت تلك المعاني حقيقية أم مجازية .

* سنَّ ابن عاشور قانونا التزم باتباعه في باب الإضافة و غيره ، اعتمد فيه حمل المشترك في القرآن على ما يحتمله من معان ، سواء كانت تلك المعاني حقيقية أم مجازية . و عليه يكون طريق الجمع بين المعاني التي يذكرها المفسرون ، أو غفلوا عنها ، أو ترجيح معنى من المعاني التي يحتملها لفظ آية ، فيكون ما عداه ملغى على رأيهم ، وهو لا يتبعهم في ذلك ، فيرى أن تعدد تلك المعاني إن لم تخرج عن فصيح الاستعمال العربي هي معاني في تفسير الآية ، و أن تركه لأي معنى مما حمل بعض المفسرين عليه في آيات من القرآن لا يدل على إبطاله ، إنما تركه للإيجاز أو لترجيح غيره .

* يعدُّ ابن عاشور كوفيا في قوله بجواز إضافة الموصوف إلى صفته و الصفة إلى موصوفها ؛ لكثرته في الكلام العربي ، و إن أنكره نحاة البصرة و أكثروا من التأويل فيه .

المصادر و المراجـع:

أولا: مصدرا الدراسة

1. القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
2. ابن عاشور(محمد الطاهر ابن عاشور ت1973م).
3. التحرير و التنوير، دار سحنون– تونس،(د.ت).

ثانيا: المراجع العامة

1. الأزهري (خالد بن عبد الله الخزرجي الشافعي النحوي ت 905 هـ)

شرح التصريح على التوضيح ، راجعه إسماعيل عبد الجواد الغني ، حققه وشرح شواهده أحمد السيِّد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، (د.ت)

2. **الإستراباذي** (رضي الدِّين محمد بن الحسن النحوي ت 686هـ)

شرح الرَّضي على الكافية ، تح يوسف حسن عُمَر، منشورات جامعة بنغازي (قاريونس سابقا)، بنغازي ، ط/2 ، 1996م .

3. **الأعشى (ميمون بن قيس ت7هـ –629م)**

ديوان الأعشى ، دار صعب – بيروت ، 1980 م .

4. ابن الأنباري (كمال الدِّين أبي البركات عبد الرحمن ابن الأنباري النحوي 513 – 577هـ)

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ومعه كتاب الانتصاف من المسائل ، تأليف د. محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، 1407 هـ – 1987م .

5. **البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ت 256 هـ)**

صحيح البخاري ، ضبطه محمد عبد القادر عطا ، دار التقوى للتراث ، ط/1 ، 2001 م.

6. **البطليوسي (عبد الله بن محمد السَّيِّد – بكسر السين – أبو محمد ت 521هـ)**

الاسم والمسمى، نشر في مجلة المجمع العلمي العربي– دمشق ، مج 47، ج/1 –1972 م .

7. **ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ت 833هـ)**

النشر في القراءات العشر ، قدَّم له الأستاذ علّي محمد الضباع ، خرَّج آياته الشيخ زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط/2 ، 1423هـ – 2002م.

8. **ابن جنِّي (أبو الفتح عثمان بن جنِّي – بكسر الجيم وتشديد النون وسكون الياء– ت 392هـ)**

الخصائص ، تح محمد على النجار ، (د . ت). المنصف (شرح ابن جنِّي لكتاب التصريف للمازني) تح إبراهيم مصطفى – عبد الله أمين ، مكتبة الثقافة الدينية – بور سعيد ، (د.ت) .

9. ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني ت 646هـ)

أمالي ابن الحاجب ، تح د. فخر صالح سليمان قداره ، دار الجيل – بيروت ، دار عمار – عمان ، 1409 هـ – 1989م .

الإيضاح في شرح المفصل ، تح إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين ، ط/1 ، 1425 هـ– 2005 م .

10. حسن (يسرية محمد إبراهيم)

أنموذج الزمخشري ، شرح و دراسة يسرية محمد إبراهيم حسن ، ج/1 ، 1416 هـ – 1995م.

11. الحلبي (شهاب الدين أبي العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ت 756هـ)

الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، تح الشيخ محمد معوض و آخـرون– قدَّم له د.أحمد محمد صيرة ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ،ط /1 ، 1414 هـ – 1994م .

12. أبو حيان (محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي 654– 754 هـ)

ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ، تح د.رجب عثمان محمد ، مراجعة د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/1 ، 1418هـ – 1998م .

البحر المحيط في التفسير ، مكتبة الإيمان – بريدة السعودية ،(د ، ت).

13. ابن خروف (أبو الحسن علي بن محمد بن علي ت609هـ)

شرح جمل الزجاجي، تح د. سلوى محمد عرقوب، جامعة أم القرى ، ط/1، 1418هـ.

14. الزَّبيدي (عبد اللطيف بن أبي بكر الشَرجَّي ت 802هـ)

كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تح د. طارق الجنابي ، مكتبة النهضة العربية ، ط/1 ، 1407هـ– 1987 م .

15. الزَّجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري ت 311هـ)

معاني القرآن وإعرابه ، تح عبد الجليل عبدُه شلبي ، عالم الكتب، ط/1 ، 1408هـ– 1988م.

16. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر ت538 هـ)

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، دار الكتاب العربي ، (د.ت).

المفصل في صنعة الإعراب ، قدم له و بوبه د. عليٍّ بو ملحم ، دار و مكتبة الهلال ، بيروت – لبنان ، ط/1 ، 1993 م.

17. ابن السرَّاج (أبو بكر محمد بن سهل ت 316 هـ)

الأصول في النحو ، تح د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط/3 ، 1408هـ – 1988م .

18. السُّهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي ت 581هـ)

نتائج الفكر في النحو ، تح د. محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة بنغازي(قاريونس سابقا)، (د.ت) .

19. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180هـ)

كتاب سيبويه ، تح د. عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل – بيروت ، ط/1 ، (د.ت) .

20. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكرت 911هـ)

بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة ، تح د. محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط/2 ، 1396 هـ – 1979 م .

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تح د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ،1421هـ–2001م .

21. ابن الشجري (هبة الله بن عليّ بن محمد بن حمزة 450 – 542هـ)

أمالي ابن الشجري ، تح د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، (د.ت) .

22. ابن عصفور (عليّ بن مؤمن بن محمد بن عصفور الأشبيلي الحضرمي 597 – 669هـ)

المقرَّب ، تح أحمد عبد الستار الجواري – عبد الله الجبوري ، ط/1 ، 1392 هـ 1972 م .

23. عنترة (عنترة بن شداد بن ذهل بن عبس)

ديوان عنترة ، دار صادر – بيروت ، (د.ت) .

24. الفارسي (أبو عليّ الحسن بن أحمد 288–377هـ) .

الحجة للقراء السبعة ، تح بدر الدين قهوجي – بشير حويجاتي ، راجعه عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدّقاق ، دار المأمون للتراث ، ط/1 ، 1407هـ – 1987م .

كتاب الشِّعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، تح د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ، ط/1 ، 1408 هـ – 1988 م .

المسائل البصريات ، تح د. محمد الشاطر أحمد محمد ، مطبعة المدني ، ط/1 ، 1405 هـ – 1985م .

25. *أبو الفداء (إسماعيل بن علي بن شاهنشاه بن أيوب ت 732 هـ)

–الكناش في النحو و التصريف، تح جودة مبروك محمد ، مكتبة الآداب ، ط/2، 1426هـ – 2005م.

26.الفرَّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد ت 207 هـ)

معاني القرآن – تح أحمد يوسف نجاتي – محمد عليّ النجار – دار السرور – بيروت – لبنان، (د.ت).

27. كُثيِّر(كُـثيِّر بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر ت 105هـ)

ديوان كثيِّر عزة ، جمعه و شرحه إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت ، 1391 هـ – 1971 م.

28. ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي 600– 672 هـ)

شرح التسهيل ، تح د. عبد الرحمن السَّيِّد – د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط/1 ، 1410 هـ ، 1990 م .

شرح الكافية الشافية ، تح عليٍّ محمد معوّض – عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط/1 ، 1420 هـ – 2000م .

29. المبّرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت 285هـ)

المقتضب ، تح محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت ، (د.ت) .

30. *المجاشعي (أبو الحسن عليّ بن فضال)

–شرح عيون الإعراب ، تح حنا جميل حداد ، مكتبة المنار ، الأردن ، (د.ت) .

31. ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي البغدادي ت 324 هـ) .

كتاب السبعة في القراءات ، تح د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط/3 ، (د.ت)

32. مسلم (أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت 261 هـ)

صحيح مسلم ، صححه و رقمه و أخرج أحاديثه و علق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، (د.ت) .

33. المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن علّي بن صالح ت 807 هـ) .

شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف ، ضبطه وخرَّج شواهده إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط/2 ، 1422 هـ – 2002 م .

34. النحاس (أبو جعفر أحمد بن إسماعيل ت 338 هـ) .

إعراب القرآن ، تح د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ، ط/3 ، 1409 هـ – 1988 م .

35. الهرمي (عُمَر عيسى بن إسماعيل ت 702 هـ)

المحرَّر في النحو ، تح أ. د منصور عليٍّ محمد عبد السميع ، دار السلام ، ط/1 ، 1426هـ – 2005 م .

36. ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن عليَّ بن يعيش النحوي ت 643هـ)

شرح المفصل ، مكتبة المتنبي – القاهرة ، (د.ت)